



يعيش على الأرض البريطانية حوالى 68 مليون نسمة عام 2022م، هم مجموع عدد سكان بريطانيا، منهم 8.5 مليون نسمة، يعيشون في مدينة لندن العاصمة البريطانية وحدها، أي حوالى 12.5%، من إجمالي عدد سكان بريطانيا.. شخصياً من مشاهداتي خاصة في وسط المدينة لاحظت أن عدد المشاة أكثر من عدد المركبات التي تجوب الطرقات ليل نهار، والسبب في ذلك يعود لانتشار المواصلات العامة في أرجاء المدينة –بمختلف أنواعها من حافلات وقطارات ودراجات هوائية وغيرها- ومساراتها المحددة فوق الأرض وتحت الأرض وعلى جانب الطريق، إضافة للأرصعة العريضة والنظيفة المخصصة للمشاة وانتشار المقاعد المريحة وبجانبيها سلال النفايات حتى يتمكن المشاة من أخذ فترة من الراحة عند شعورهم بالإرهاق.. لذلك يمكن للشخص الذهاب إلى أي مكان في المدينة باستخدام المواصلات العامة وبأسعار مشجعة للغاية، الهدف منها ليس الربح، بل تشجيع الناس على استخدام المواصلات العامة بدلاً من مركباتهم الخاصة.

في أوروبا تصدرت لوكسمبورغ عناوين الصحف عام 2019م، حين أعلنت عن اعتزامها إتاحة جميع وسائل النقل العام في المدينة مجاناً وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ في عام 2020م.



د. بكري عساس

وصرح وزير النقل في لوكسمبورغ وقتها بأن تخفيف حدة الازدحام المروري وتحسين البيئة دافعان رئيسيان وراء هذا القرار، إضافةً لأبعاد اجتماعية أخرى، فتكاليف المواصلات تلتهم جزءاً لا يستهان به من رواتب الموظفين ومن ثم رأينا أن الحل الأمثل هو إتاحة المواصلات العامة بالمجان للجميع.. ونجد من جانب آخر أن ارتفاع أسعار الوقود في هذه الأيام شجع هو الآخر سكان المدينة على استخدام المواصلات العامة.

وبالنظر لبعض مددنا العربية حالياً، كدبي في دولة الإمارات المتحدة على سبيل المثال، نجد حسب الإحصاءات أن عدد سكان المدينة حوالى 2.4 مليون نسمة وعدد يساوي 540 مركبة مسجلة لكل ألف نسمة من سكان المدينة أي بعدد مركبة لكل شخصين تقريباً، مقارنةً بعدد 213 مركبة مسجلة لكل ألف نسمة من سكان مدينة لندن أي مركبة لكل أربعة أشخاص، والأجمل تزايد عدد مركبات الأجرة التي تعمل على الطاقة الكهربائية، وقد حدد لها نهاية 2028م كحد أقصى بعدها لن يسمح بالعمل إلا للمركبات التي تعمل على الطاقة الكهربائية.

إن قلة عدد المركبات في لندن وزيادة عدد مركبات الأجرة والتي تعمل بالطاقة الكهربائية قلل بوجه عام من العادم الناتج من المركبات التي تعمل بالوقود المعتاد والذي يعتبر من أهم مصادر تلوث البيئة، إضافة إلى تقليل الهدر المالي من ميزانية الدولة والأفراد نتيجة هذه الإجراءات.